لا سنية ولا شيعية

أسماء المواليد الجدد في الموصل ربما تركية!

□ الموصل / نقاش

لم يعد اسما "عمر" و "عثمان" مناسبين للمرحلة، فالعراقيون يبحثون عن أخرى محايدة لا تثير حفيظة ملوك الطوائف ولا تسبب لحامل الاسم قتلا على الهويّة. هل هو تنبؤ شعبي لحرب دموية مقبلة، أم هي محاولة استباقية لنزع فتيلها؟ يتجنب أهالي الموصل منذ سنوات اطلاق أسماء شخصيات تاريخية سنية أو شيعية، على المواليد الجدد، ذكوراً او إناثاً، بحسب ما تؤشّره مديريات الاحوال المدنية في نينوى. وبدأ هذا "الميل الشعبي" بحسب موظف في دائرة الاحوال المدنية في نينوى في مطلع العام 2008، عندما كانت تداعيات الاحتراب الطائفي تخف، وتعود مياه المواطنة العراقية الى مجاريها في معظم مناطق البلاد.

ومن بين عشرين بيان ولادة رصدها مراسل "نقاش" في مستشفى السلام كان واحدا منها فقط يحمل اسم "عمر"، وهو مختلف عليه بين الفريقين الإسلاميين، وكذلك كان اسما "علي" و"حسين" وهما يحظيان بقدسية لدى الشيعة، ويتسمى بهما السنة كذلك.

الأمر ذاته لمسه مراسل "نقاش" في مستشفى البتول للنسائية والتوليد في جنوب المدينة،، إذ من بين ٢٢ بيان ولادة عثر على ستة أسماء بمرجعية دينية تاريخية واحد منها فقط يسميه السنّة فقط وهو "عثمان". والبقية أسماء حيادية ومقبولة لدى جميع الفرق، أو جديدة لم تكن معروفة من قبل كـ "زينة"، ورنين"، و"أناسي"، و"صفد". "كلها إجراءات للحفاظ على الجيل القادم من حرب طائفية" يقول الكاتب والباحث جرجس ثامر. ويوضح أن أقسام الشرطة في السابق سجلت حالات قتل كثيرة لمجرد ان الاسم ذو مدلول سني أو شيعي.

ويضيف "توصلت نسبة كبيرة من المجتمع في نينوى ذات الغالبية السنية، الى الابتعاد عن إطلاق أسماء في ذلك المنحى مثل عثمان، أبو بكر، معاوية، سفيان، عمر، عائشة".

ويلفت جرجس إلى ظاهرة سبقت الأسماء الحيادية، هي تبديل الاسم أو ما يعرف بازدواجية الاسم. "فكثيرون الآن يحملون اسمين، الأول عائلي يتوافق مع المذهب الديني والعرف القبلي، وهو مثبت في بطاقة الهوية الرسمية، وآخر في بطاقة هوية مزورة، يتوافق مع طبيعة المنطقة التي يعمل فيها الشخص".

ويسوق جرجيس أمثلة على ذلك، في سائقي الشاحنات أو سيارات الأجرة من ساكني نينوى، الذين يتوجب عليهم التنقل بين محافظات شيعية، وكذلك الحال بالنسبة للسائقين من محافظات ذات اغلبية شيعية، القادمين الى نينوى او غيرها.

أقرب نموذج لنظرية جرجس، كان شخصا التقاه مراسل "نقاش" في الموصل ويدعى "صدّيق"، وهو لقب الخليفة الراشدي أبو بكر، أول الخلفاء بعد النبي محمد(ص)، والشخصية التاريخية المختلف عليها بين السنة والشيعة.

ويقول صدّيق بأن أخاه الشاب قتل على أيدي متطرفين في العام ٢٠٠٧ على الطريق بين بغداد والموصل، وكان يعمل سائقا لسيارة أجرة، لمجرد أنه يحمل اسما سنيّا صريحا "عمر".

وبنبرة حزن تابع صدّيق: "ذات الأمر حدث مع كثيرين من الشيعة، قتلوا عند سيطرات وهمية لمليشيات سنيّة".

صدّيق يعمل كذلك سائق أجرة في ذات الطريق الذي ابتلع أخاه، لكنه يحمل بطاقة هوية باسم آخر، قد ينقذه من الموت في أي لحظة.

مشاهدات ومعلومات جمعها مراسل "نقاش" في نينوى، تظهر أن ازدواجية الاسم ليست محصورة بالسنة او الشيعة، بل إن طوائف أخرى حذت حذوهما أيضا كالايزيديين الذين يسكنون غرب الموصل في قضاء سنجار، وكذلك شمالاً في شيخان وشرقاً في بعشيقة.

هؤلاء أيضاً، تعرض العشرات منهم الى القتل على الهوية في فترة انعدام الأمن في الموصل بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٨، خصوصاً ان أسماءهم مميزة ويسهل معرفة تبعيتها الدينية، مثل "جردو، ومشكو، وخديدا"، وهو ذات الامر الذي ادى الى هجرة تامة للإيزيدية عن مدينة الموصل مركز المحافظة، ومازال العديد من المضطرين للمرور بالمدينة يحملون أسماء أخرى، غير مميتة.

ويعود تبديل الأسماء في العراق إلى فترة سقوط النظام السابق في العام ٢٠٠٣ عندما ظهرت إلى السطح أعمال انتقامية ضد من كان يناصر ويوالي النظام السابق.

أحد موظفي الأحوال المدنية الذي سبق له وشهد معاملات تغيير أو إبدال أسماء وفقا للظروف السياسية يقول أن دوائر الاحوال المدنية في العراق، وهي تتبع وزارة الداخلية، كانت أبوابها مشرعة لطلبات التبديل في ٢٠٠٣. وبهذا الصدد يقول الموظف: "انتاب الناس جنون إبدال الاسم آنذاك".

ويشير إلى أن سقوط نظام الرئيس الراحل صدام حسين أذهب معه آلاف السجلات لأشخاص يحملون اسماء من نوع: "صدام" أو "بعث" أو "عروبة".

ويشرح الموظف أن وزارة الداخلية حدّت كثيرا من ترويج معاملات تعديل الأسماء منذ عام ٢٠٠٥ وذلك للمحافظة على سجلات دوائر الاحوال المدنية من العبث، بحسب تعميم من الوزارة في حينها.

ويقول "كثير من السنة الذين يعيشون في مناطق شيعية لجؤوا حينها إلى تبديل اسمائهم والعكس صحيح، لكن من خلال تزوير الوثائق".

وعد الأمير التدريسي في كلية الآداب جامعة الموصل رصد ظاهرة أسماء المواليد في عراق ما بعد ٢٠٠٣، وهو الأكاديمي الوحيد الذي تطرق للأمر في بحث قدمه قبل وقت قصير في إحدى المؤتمرات الجامعية.

اللافت أن الاكاديمي العراقي تجنب الحديث عن المنحى الطائفي او سنوات الحرب، وقارب المسألة من زاوية أخرى تماما. إذ أكد في بحثه على شيوع إطلاق اسماء شخصيات المسلسلات التركية المدبلجة على المواليد في نينوى وغيرها من الاماكن في المنطقة، خصوصا اسم "مهنّد"، بطل أحد أشهر تلك المسلسلات.

ويذكر الأستاذ الجامعي لـ "نقاش" أنه توصل في استبيان أجراه في مدينة الموصل، الى أن المسلسلات التي تعرضها الفضائيات العربية بكثرة منذ أعوام، ولاسيما المتعددة الأجزاء، تؤثر فعلياً على سلوكيات المجتمع وأنماط حياته.

وعلى الرغم من ان الاسماء التي تتردد في المسلسلات التركية هي عربية ومعروفة، إلا أنها وبحسب الأمير، لم تكن شائعة في الموصل قبل ٢٠٠٣، وهو العام الذي سمح باستخدام الصحون اللاقطة (الستالايت) في العراق. ومن بين الاسماء التي بدأت تنتشر، يقول، رهيف، روان، نور وغيرها.

عن "نقاش ويكلي"

الجاف: الخلاف مع رئيس الحكومة ليس شخصيا وإنما على ادارة الدولة

□ بغداد/المدى

شددت القيادية في التحالف الكردستاني النائبة عن ائتلاف الكتل الكردستانية اشواق الجاف، على أن الكتل السياسية المجتمعة في اربيل والنجف ليس لديهم خلاف شخصي مع رئيس الوزراء نوري المالكي، وانما خلافهم معه على ادارة الدولة والنظام السياسي.

وقالت الجاف في تصريح للوكالة الاخبارية للانباء الجمعة: النقاط التي سلمت من قبل زعيم التيار الصدري السيد مقتدى الصدر للتحالف الوطني، تتضمن حلولا جذريه للمشاكل، مبينةً: أن الكتل السياسية التي اجتمعت في اربيل والنجف لا تعمل على ضغوطات للحصول على مكاسب او لديها خلاف شخصي مع المالكي، وانما تعمل على ادارة الدولة والنظام السياسي.

واشارت الجاف الى: أن في حال عدم استعداد رئيس الوزراء لتطبيق ما جاء في اجتماع اربيل والنجف، فعلى التحالف الوطني اختيار الخيارات الاخرى للرسالة ومنها استبدال المالكي.

وكان زعيم التيار الصدري، قد جدد مطالبة التحالف الوطني بتسمية بديل عن رئيس الحكومة نوري المالكي في حال سحبت الثقة من حكومته.

نائب كردستاني: المالكي يريد إدخال البلد في حرب طائفية.. ولن يسلم السلطة وان سحبت الثقة منه

□ بغداد/المدى

حذر النائب عنالتحالف الكردستاني مهدي حاجي، من عودة العراق الى حرب طائفية في حال عدم تطبيق رئيس الوزراء لاتفاقية اربيل، مشيراً الى أن المالكي يريد إبقاء البلد بحالة فوضى وصراع.

وقال حاجي في تصريح صحفي: إن اتفاقية اربيل خلصت رئيس الوزراء نوري المالكي من الكثير من المشاكل التي كانت تعترض العملية السياسية وتوجهت الحكومة الى الديمقراطية لذلك فإن عدم تنفيذ تلك الاتفاقية سيقود البلاد الى نظام دكتاتوري وحرب طائفية.

المالكي

وأضاف: استمرارالمالكي بالنصل عن تنفيذ بنود الاتفاقية سيؤدي الى اندلاع حرب طائفية واضطرابات لا تحمد عقباها.

واستبعد حاجي: قبول المالكي حتى وان سحبت الثقة منه داخل مجلس النواب،وأنه لن يمثل أمام إرادة البرلمان والشعب ويقوم ببقاء البلد بحالة من الفوضى والصراع السياسي ليكون المسيطر الوحيد على شؤون البلاد وخاصة بعد إخضاع الجيش والشرطة لسيطرته.

واشار النائب عن التحالف الكردستاني الى: أن عدم اجتماع التحالف الوطني للرد على الورقة المقدمة من القادة الخمسة الذين اجتمعوا في اربيل والنجف كان تحت ضغط المالكي عليهم.

وكانت الامم المتحدة قد أعربت عن قلقها من عدم تنفيذ الاتفاقات السياسية التي عقدت دعما للديمقراطية واهمها اتفاقية اربيل التي تمخض عنها تشكيل الحكومة العراقية.

مجلس ميسان يطالب الحكومة بالعدول عن السماح للمواطنين بامتلاك الأسلحة

□ بغداد/المدى

طالب رئيس اللجنة الأمنية في مجلس محافظة ميسان سرحان الغالبي مجلس الوزراء بالعدول عن قراره بالسماح للمواطنين بامتلاك قطعة واحدة من الأسلحة الخفيفة.وأعلن الناطق الرسمي باسم الحكومة العراقية علي الدباغ في السادس من أيار عن موافقة مجلس الأمن الوطني،بالسماح بحيازة بندقية أو مسدس في كل دار على أن يقوم المالك بتسجيلها في أقرب مركز شرطة.وقال الغالبي في بيان صحفي تلقت "المدى" نسخة منه إن "محافظة ميسان تنعم بنسبة عالية من الأمن والاستقرار ولا نرى حاجة في السماح للأهالي بحيازة الأسلحة". وأضاف "إننا في الحكومة المحلية مع إبقاء السلاح بيد القوات الأمنية فقط ولا نسمح لأي شخص بحمله بل يعتبر مجرماً بنظر القانون"، مشددا على "ضرورة حصر السلاح بيد القوات الأمنية فقط كونها هي المسؤولة عن حماية المواطنين". وطالب "مجلس الوزراء بإيقاف منح أي تفويض بمنح حمل السلاح ولأي مواطن ماعدا القوات الأمنية الرسمية لان في ذلك مفسدة أمنية كبيرة للمجتمع بصورة مباشرة أو غير مباشرة". وتعرض قرار مجلس الوزراء الذي تضمن السماح للعائلة العراقية بامتلاك قطعة سلاح خفيف واحدة على ان تسجل في اقرب مركز للشرطة الى انتقادات واسعة من قبل برلمانيين ومسؤولين محليين ومنظمات مجتمع مدني وشيوخ عشائر.

العراق يرغب في شراء 18 مقاتلة إضافية من طراز أف - 16

□ بغداد/المدى

أبدى العراق رغبته في شراء ١٨ طائرة مقاتلة إضافية من طراز أف-١٦ من الولايات المتحدة الأميركية.

وكانت لجنة الأمن النيابية العراقية قد قالت في أواخر نيسان ابريل الماضي إن العراق سيتسلم أوائل عام ٢٠١٤ صفقة أولى تضم ٢٤ طائرة.

وقالت الخارجية الأمريكية في بيان نشر على موقعها في وقت متأخر من مساء الخميس إن "هذه المقاتلات ستساعد على حماية سيادة العراق وتلبي احتياجاته للدفاع المشروع عن النفس وترمز إلى شراكة أمنية طويلة تتطلع إليها البلدان".

وكان سلاح الجو العراقي بين أكبر الأسلحة في المنطقة ويضم مئات الطائرات سوفيتية الصنع في فترة حكم نظام صدام. وتم حل الجيش بعد عام ٢٠٠٣ وشُكل جيش جديد.

وجاءت رغبة العراق في الحصول على طائرات إضافية في إطار اجتماعات في واشنطن للجنة الإستراتيجية المشتركة لتنسيق التعاون بين الجانبين.

وعقدت الاجتماعات على مدى يومين برئاسة وزير الدفاع العراقي بالوكالة سعدون الدليمي ووكيلة وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون التسليح والأمن الدولي روز جوتيمولير ومساعد وزير الدفاع الأميركي لشؤون السياسة جيمس ميلر.

وقالت الخارجية الأميركية إن الاجتماعات ناقشت ثمانية بنود للتعاون منها المساعدات الأمنية الجارية والمستقبلية والتدريبات العسكرية المشتركة وإستراتيجية العراق لضمان الاستقرار لدعم شراكة دائمة وتوسيع الحوار بشان زيادة التعاون الاستراتيجي.

وخلال الاجتماع أكد الدليمي أن العراق يرغب في شراء ١٨ طائرة مقاتلة إضافية من طراز أف-١٦ إضافة إلى الـ١٨ طائرة الأولى من نفس الطراز والذي طلبه العراق في أيلول سبتمبر الماضي.

وقال بعض جيران العراق ورئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني إنهم يشعرون بالقلق لحيازة بغداد لهذا النوع من الطائرات.

ويقول بارزاني إنه يشعر أن مستقبل كردستان يواجه خطرا بالغا بسبب المالكي وقال إنه يتعين ألا يمتلك طائرات اف ١٦.

وبين الحكومة الاتحادية في بغداد وإقليم كردستان خلافات منذ فترة طويلة وتتركز على مناطق النزاع والعقود النفطية والشراكة.

لجنة العشائر تطالب بسن قانون يحمي الطبيب من الاعتداء ويحاسبه عند الخطأ

□ بغداد/المدى

أكد رئيس لجنة العشائر النيابية، الجمعة، على ضرورة ان تتبنى لجنتا العشائر والصحة سن قانون يحمي الطبيب والمريض على حد سواء لمنع حوادث الاعتداء على الاطباء، أو اخطاء يرتكبها الاخير بحق المريض.وقال عبود العيساوي لوكالة "شفق نيوز"، إن "اغلب السنن العشائرية تمنع الاعتداء على الطبيب عندما يبدر خطأ منه تجاه المريض، وتحث هذه السنن ذوي المريض او المريض نفسه الى اللجوء الى القضاء".لكن العيساوي اكد وجود اعتداءات على الاطباء، وعدها "حالات فردية".

وأضاف أنه من الضروري ان تتبنى لجنتا العشائر والصحة في البرلمان سن قانون يحمي الطبيب والمريض".وحث العيساوي نقابة الاطباء على تفعيل موضوع مساءلة الطبيب المخطئ، مضيفا ان الطرف الضعيف في هذه المعادلة هو المريض.

واضاف ان بعض الاطباء يحاولون اخفاء اخطائهم عن طريق اثارة موضوع الاعتداءات عليهم، وأن بعض اضرابات الاطباء التي حدثت ليست بسبب الاعتداءات وانما كانت بسبب بعض القرارات القضائية ضدهم.وشهدت العديد من المستشفيات في عدة مدن عراقية اعتصامات لأطبائها، بسبب تعرض بعضهم لاعتداءات وتهديدات من قبل اشخاص يعتقد انهم من اهالي المرضى، بسبب خطأ قد يرتكبه الطبيب المعالج.